

الأخرى من السجائر.

وبالنسبة للسجائر المحلية فإنه لا يوجد أي قانون يفرض على شركات السجائر تحديد نسبة القطران في السجائر على كل علبه، ليس هذا فحسب، بل إن نسبة القطران في هذه السجائر لا يعرفها المنتجون، ولا يوجد في أي شركة محلية مختبر خاص يقوم بفحص نسبة القطران المنتجة، والظاهر أن نسبة القطران في هذه السجائر أعلى من المتوسط.

وانني هنا أطالب بضرورة تحديد نسبة القطران في كل نوع من السجائر على كل علبه، كما أنه بضرورة طباعة تحذير رسمي بأن التدخين مضر بالصحة على كل علبه، ولقد طبق هذان الاجراءان في العديد من الدول الغربية، كما بدأت بعض الدول العربية مثل الكويت والأردن بتطبيق هذين البندين. وقامت بعض الدول بمنع الدعاية للسجائر ومنتجاتها في الراديو والتلفزيون والمجلات والجرائد بهدف التقليل من المبيعات. كما قامت دول أخرى بمنع التدخين في المحلات العامة كالمطاعم ودور السينما والمتاحف. وتقوم دول أخرى بتخصيص مناطق خاصة بالمدخنين وأخرى بغير المدخنين في بعض الأماكن مثل الطائرات والقطارات ووسائل النقل الأخرى ودور السينما... الخ. ولقد كانت نتيجة هذه الحملات أن خف الطلب على السجائر في الدول المتقدمة، ولكن هذا النقص صاحبه زيادة في استهلاك السجائر من قبل الدول النامية كما أوضحت سابقاً، وكانت النتيجة العملية أن الطلب على السجائر بصورة عامة قد ازداد. أما على صعيد المناطق العربية المحتلة فمن رأيي أنه من الواجب تطبيق جميع القوانين والتشريعات التي وضعتها الدول المتقدمة والقيام بحملة واسعة ضد التدخين، وذلك لإيماني بأن أي عامل قد يحد من إنتاجية شعبنا وتطوره يجب القضاء عليه، غير أن هذا لا يعني القضاء على زراعة الدخان وتصنيعه، بل بالعكس فإننا أطلب بضرورة العمل على تنشيط زراعة الدخان كمحصول صناعي ومصدر ثابت لدخل المزارع الفلسطينيين، ومصدر للعمولات الصعبة في حالة تصدير هذا المحصول للخارج، إما قبل تصنيعه أو بعده.

واختتم هذا المقال بطرح الاقتراحات العملية التالية والتي من شأنها تشجيع زراعة الدخان وتصنيعه.

١ - انشاء جمعية تعاونية لمزارعي التبغ في المناطق المحتلة، يكون هدفها دعم المزارع العربي في الحصول على الأشتال الجيدة والأليات الحديثة لزراعة أشغال التبغ وتسميده وقطفه وتربيطه وتجفيفه، كما تقوم هذه الجمعية بتسويق المحصول ودعم المزارعين الذين يتعرضون لخسارات جسيمة في المحصول، وتقوم كذلك بإجراء دراسات بالتعاون مع المسؤولين الزراعيين، حول رفع معدل الانتاج للدونم الواحد واستخدام الأصناف الحديثة.

٢ - تشكيل مجلس أعلى للتبغ، أو سلطة عليا للتبغ، تتكون من ممثلين من مزارعي التبغ وشركات السجائر والمتخصصين الزراعيين، وتقوم هذه السلطة بتحديد التبغ وتصنيفه، كما تقوم بإرشاد المزارعين وتوجيههم بحاجات المصانع المحلية من أنواع التبغ والعمليات المختلفة اللازم إجراؤها للحصول على انتاج جيد.

٣ - ضرورة تعاون الشركتين العربيتين معاً للتغلب على منافسة الشركة